للنشر فورًا: 2022/8/31 ***الحاكمة كاثي هوكول***

الحاكمة هوكول تعلن عن تمرير قوانين جديدة حول حمل السلاح بشكل خفيّ التي تدخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر/أيلول 2022 ردًا على قرار المحكمة العليا المتهوّر

تعالج التغييرات القانونية قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية Rifle & Pistol Association Inc ضد Bruen

تشمل المتطلبات الجديدة للأفراد الذين يسعون للحصول على تصاريح حمل الأسلحة بشكل خفيّ، من بين أمور أخرى، التدريبات على استخدام الأسلحة النارية، والمقابلة الشخصية، ومراجعة وسائل التواصل الاجتماعي.

تنطبق قيود حمل السلاح بشكل خفيّ على المواقع الحساسة، بما في ذلك ميدان التايمز والحانات والمكتبات والمدارس والمباني الحكومية والمستشفيات

يُطلب الآن إعادة تصديق أو تجديد التصريح كل ثلاث سنوات

الولاية تطلق موقع ويب جديد حول السلامة من السلاح لتزويد الجمهور ومالكي الأسلحة وتجار الأسلحة بموقع شامل وجامع للحصول على معلومات حول القوانين الجديدة

ذكّرت الحاكمة كاثي هوكول سكان نيويورك اليوم بأن قوانين الأسلحة التي تم سنها بعد قرار المحكمة العليا الأمريكية بإسقاط إجراءات السماح بحمل المسدسات التي تعود إلى قرن من الزمان تدخل حيّز التنفيذ يوم الخميس، 1 سبتمبر/أيلول. تحتوي القوانين على فحوصات خلفية معززة وسلامة الأسلحة النارية والتدريب بالذخيرة الحية للأفراد الذين يسعون للحصول على تصاريح لحمل السلاح بشكل خفيّ، وحظر حاملي تصاريح السلاح بشكل خفيّ من إحضار أسلحتهم النارية إلى مواقع حساسة، بما في ذلك ميدان التايمز والحانات والمكتبات والمدارس والمباني الحكومية والمستشفيات وغيرها، ويُطلب تجديد أو إعادة التصديق على التصاريح كل ثلاث سنوات. وأعلنت الحاكمة أيضًا عن موقع جديد حول السلامة من السلاح لتزويد الجمهور ومالكي الأسلحة وتجار الأسلحة بمعلومات شاملة حول جميع المتطلبات الجديدة بموجب قانون الولاية.

"ردًا على قرار المحكمة العليا بإلغاء قانون حمل السلاح بشكل خفيّ في نيويورك منذ قرن من الزمان، اتخذنا إجراءات سريعة ومدروسة للحفاظ على سلامة سكان نيويورك،" **قالت الحاكمة هوكول.** "أرفض التنازل عن حقي كحاكمة في حماية سكان نيويورك من عنف السلاح أو أي شكل آخر من أشكال الأذى. في ولاية نيويورك، سنواصل قيادة الطريق إلى الأمام وتنفيذ تشريعات الفطرة السليمة لسلامة السلاح."

"تقود نيويورك الطريق في الكفاح للحد من عنف السلاح وإنقاذ الأرواح،" **قال نائب الحاكمة أنطونيو ديلجادو.** "نريد التأكد من أن جميع أفراد مجتمعاتنا بأمان، وستساعد القوانين الجديد حول حمل وإخفاء السلاح هذه في منع المآسي من خلال ضمان تدريب مالكي الأسلحة بشكل صحيح، وتعزيز تدابير السلامة، وعدم نقل الأسلحة النارية إلى مواقع حساسة."

أعلنت الحاكمة هوكول أيضًا عن متطلبات التصاريح الجديدة والحد الأدنى للسن المتعلقة بملكية البنادق شبه الآلية اعتبارًا من يوم الأحد 4 سبتمبر/أيلول 2022. بعد هذا التاريخ، يجب ألا يقل عمر الفرد عن 21 عامًا وأن يكون لديه تصريح قبل شراء

أو حيازة بندقية نصف آلية. تم تضمين هذه المتطلبات الجديدة في حزمة من التشريعات التي وقعتها الحاكمة ردًا على إطلاق النار الجماعي بدوافع عنصرية في بوفالو هذا الربيع. التراخيص غير مطلوبة للأفراد الذين كانوا يمتلكون بنادق نصف آلية قبل 4 سبتمبر/أيلول 2022.

لأكثر من 100 عام، طلبت نيويورك من الأفراد الذين يسعون للحصول على تصاريح لحمل السلاح بشكل خفيّ الخضوع لفحوصات خلفية، والتي تضمنت التحقق مما إذا كان لديهم أي إدانات جنائية يمكن أن تحرمهم من حيازة السلاح، والمراجع الشخصية. وردًا على قرار Bruen، قامت الولاية بتوحيد وتعزيز فحوصات الخلفية المطلوبة لتصاريح حمل السلاح بشكل خفيّ من خلال طلب أربع مراجع، وقائمة بحسابات وسائل التواصل الاجتماعي السابقة والحالية على مدى السنوات الثلاث الماضية، والإفصاح عن زوجة مقدم الطلب أو الشريك المحلي وأي بالغين آخرين يقيمون في منزل مقدم الطلب، بما في ذلك أي أطفال بالغين لمقدم الطلب، ومقابلة شخصية مع مسؤول الترخيص أو من ينوب عنه. قد يطلب مسؤولو الترخيص أي معلومات إضافية يرونها مناسبة.

ينطبق شرط التدريب على الأسلحة النارية على جميع المتقدمين للحصول على تصاريح حمل السلاح بشكل خفيّ في أو بعد 1 سبتمبر/أيلول 2022 ويشمل الأفراد الذين يعيشون في مدينة نيويورك ومقاطعات ناسو ووسوفولك ووستشستر ويُطلب منهم تجديد تصاريحهم. يجب أن يلبي التدريب بمقدار 16 ساعة دراسية والتدريب على الذخيرة الحية لمدة ساعتين الحد الأدنى من المعايير الجديدة للولاية. تم تصميم هذه المعايير لتزويد مالكي الأسلحة النارية المرخص لهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لتخزين أسلحتهم النارية وحملها بأمان، وتثقيفهم حول موضوعات أخرى، بما في ذلك الحد من تصعيد النزاعات ومنع الانتحار واستخدام القوة المفرطة، والتي ستساعدهم في الحفاظ سلامتهم وسلامة الآخرين.

أما الأفراد الذين أخفوا حاليًا تصاريح حمل السلاح وأعادوا التصديق على تلك التصاريح لدى شرطة ولاية نيويورك فهم غير مطالبين بإكمال هذا التدريب الجديد. ويُطلب الآن تجديد وإعادة تصديق تصاريح حمل السلاح بشكل خفيّ كل ثلاث سنوات بدلاً من خمس سنوات. بحلول نهاية العام، تعتزم شرطة الولاية المباشرة في إجراءات إعادة التصديق عبر الإنترنت لحاملي التصاريح.

قال السيد كيفن بي. بروين، مدير شرطة ولاية نيويورك: "نحن نقدر حقًا قيادة الحاكمة هوكول والموارد التي قدمتها والتي سمحت لنا باتخاذ إجراءات صارمة ضد عبور الأسلحة غير القانونية إلى ولايتنا. ستظل قوات الشرطة ملتزمة بهذه المهمة، ونحن ملتزمون بوقف المجرمين الذين يتاجرون بالبنادق غير القانونية ويعرّضون مجتمعاتنا للخطر."

قالت روسانا روسادو مفوضة خدمات العدالة الجنائية: "لقد رأينا الدمار والصدمات التي سببها عنف السلاح في مجتمعاتنا وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف ذلك. نشكر الحاكمة هوكول على قيادتها في هذه القضية ونفخر بالوقوف إلى جانبها، من أجل سلامة جميع سكان نيويورك، حيث نعمل مع شركائنا في إنفاذ القانون والحكومات المحلية لتأسيس قواعد السلامة والتدريب المنطقية للترخيص."

قالت زعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيوارت كوزينز: "ردًا على قرار المحكمة العليا الذي يشير ضمنيًا إلى أن البنادق أكثر أهمية من الحياة في هذا البلد، فإننا قمنا بتمرير تشريعات لضمان ترسيخ قوانين آمنة ومسؤولة بشأن الأسلحة في ولاية نيويورك. الولايات هي خط الدفاع الأخير، وهذا هو السبب في أننا نتقدم لحماية نيويورك من أن تغرق بسهولة بالأسلحة المخفية وإبعاد الأسلحة النارية عن الأيدي الخطأ. هذه الإجراءات، بالإضافة إلى التشريع السابق المناهض لعنف السلاح الذي أصدرناه، هي أمر حيوي في الوقت الذي يوجد فيه أسلحة أكثر من الناس في أمريكا. ستستمر نيويورك في إعطاء الأولوية لسلامة الناس وحياتهم، وأشكر زملائي، ورئيس الجمعية التشريعية هيستي، والحاكمة هوكول على شراكتهم."

قال رئيس الجمعية التشريعية كارل هيستي: "قد تقدر المحكمة العليا ومؤيدي حيازة الأسلحة الحصول على الأسلحة على حياة الأمريكيين، لكن هنا في نيويورك، نصدر بيانًا قويًا مفاده أن هذا غير مقبول. سيساعد هذا القانون في الحفاظ على أمان سكان نيويورك في الأماكن العامة - ليس فقط في المدارس والمباني الحكومية، ولكن في محلات البقالة ووسائل النقل العام والمطاعم ودور العبادة. سنواصل بذل الجهود لحماية الناس من عنف السلاح والمساعدة في الحفاظ على سلامة العائلات في مجتمعاتهم."

قال إريك آدامز عمدة مدينة نيويورك: "لقد كان قرار المحكمة العليا بالولايات المتحدة في قضية *Bruen* هو الطلقة التي سمعت في جميع أنحاء العالم وأدت إلى مقتل جميع سكان نيويورك. ستدافع مدينة نيويورك عن نفسها ضد هذا القرار، وبدءًا من الغد، تسري متطلبات الأهلية الجديدة لمقدمي طلبات تصاريح حمل السلاح بشكل خفيّ والقيود المفروضة على حمل الأسلحة المخفية في 'المواقع الحساسة'، مثل ميدان التايمز. سنقوم بوضع لافتات عند كل مدخل إلى ميدان التايمز لإبلاغ المسافرين عبر المنطقة بأن المنطقة خالية من الأسلحة وأن حاملي الأسلحة المرخصة وغيرها لا يجوز دخولهم بمسدسات ما لم يأذن القانون بخلاف ذلك على نحو خاص. بصفتي عمدة مدينة نيويورك وضابط شرطة سابق، ستكون أولويتي القصوى دائمًا هي سلامة جميع الأشخاص البالغ عددهم 8.8 مليون شخص، الذين يعتبرون هذه المدينة موطنًا لهم، لذلك، بينما قد يكون قرار المحكمة العليا قد فتح نهرًا إضافيًا يغذي بحر عنف السلاح، نحن نبذل قصارى جهدنا لسده والحفاظ على نيويورك المدينة الكبرى الأكثر أمانًا في أمريكا."

قال ستيفن جيه أكواريو، المدير التنفيذي لرابطة المقاطعات في ولاية نيويورك: "يستحق أصحاب السلاح الملتزمين بالقانون الحق في حيازة الأسلحة وحملها. بصفتنا مسؤولي الترخيص المكلفين بترخيص السلاح، فإن مهمتنا هي ضمان التصاريح في الوقت المناسب وبشكل آمن. نحن نقدر جهود الحاكمة هوكول لإدراج تعليقات المقاطعة أثناء عملية التنفيذ."

قالت ريبيكا فيشر المديرة التنفيذية لحملة سكان نيويورك ضد عنف السلاح: "حتى في الوقت الذي تهاجم فيه صناعة الأسلحة قوانين الأسلحة المعقولة ومجتمعاتنا وأطفالنا، نعلم أنه يمكننا الاعتماد على قيادة ولاية نيويورك لحمايتنا مرارًا وتكرارًا. في يونيو/حزيران، أجرى مؤيدو حيازة الأسلحة المدعومون من المحكمة العليا الأمريكية إصلاحات على قانون ترخيص حمل السلاح بشكل خفيّ في نيويورك، وهو قانون ساعد في الحفاظ على سلامة سكان نيويورك لأكثر من قرن. ردًا على ذلك، اتخذت ولايتنا إجراءات سريعة من خلال سن قوانين جديدة من شأنها تعزيز عملية تصاريح الحمل العامة لدينا وتمكين سكان نيويورك من العيش بأمان في أماكن حساسة في جميع أنحاء نيويورك. نحيي الحاكمة كاثي هوكول لالتزامها بمعالجة أزمة عنف السلاح وإنقاذ الأرواح."

قالت مونيشا هينلي، مديرة شؤون حكومة الولاية في ايفري تاون للسلامة من عنف السلاح: "مع استمرار العنف المسلح في التأثير على الولايات في جميع أنحاء البلاد على أساس يومي، يلعب صانعو السياسات على جميع المستويات دورًا حاسمًا في تمرير قوانين سلامة السلاح المنطقية للحفاظ على مجتمعاتهم آمنة. تواصل الحاكمة هوكول والمشرعون في نيويورك قيادة البلاد في هذه المعركة، ونحن فخورون بالعمل جنبًا إلى جنب معهم وهم يمهدون الطريق لنيويورك أكثر أمانًا."

قال كريس براون رئيس برادي: "أصبح سكان نيويورك الآن أكثر أمانًا بفضل الحاكمة هوكول والمشرعين بالولاية الذين أظهروا قيادة استثنائية في اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مجتمعاتهم من العنف باستخدام الأسلحة النارية. إن قرار المحكمة العليا بالتدخل في قوانين نيويورك - القوانين التي تحظى بأغلبية ساحقة من دعم سكان نيويورك - كان قرارًا سافرًا. لكن اليوم، يمكننا أن نتنفس بسهولة مع العلم أن قوانين الأسلحة في الولاية لا تزال قوية وأن قادة الولاية يستمعون إلى سكانهم ويستجيبون بحلول منقذة للحياة."

قال ديفيد بوسينو نائب رئيس مركز جيفوردز القانوني لمنع العنف المسلح: "في أعقاب القرار المتهور للمحكمة العليا بإلغاء قانون حمل السلاح بشكل خفيّ في نيويورك الذي يعود إلى 100 عام من الزمن، تحرك المشرعون الشجعان في جميع أنحاء الولاية. ويعرف هؤلاء القادة أن الحق في حمل السلاح لا يبطل كل الحقوق الأخرى، وأن قوانين سلامة السلاح المنطقية والقائمة على الأدلة ليست فعالة فحسب، بل إنها تحظى أيضًا بشعبية كبيرة. إن القانون الذي يدخل حيز التنفيذ غدًا سيعزز السلامة العامة ويحافظ على سلامة سكان نيويورك، ضمن القيود التي تحددها المحكمة. نشكر الحاكمة كاثي هوكول، ورئيس الجمعية التشريعية كارل هيستي، وزعيمة الأغلبية أندريا ستيوارت-كوزينز، والعمدة إريك آدامز، ورئيس مجلس مدينة نيويورك أدريان آدامز على قيادتهم الشجاعة في هذه القضية المتعلقة بالحياة أو الموت."

طوَّرت شرطة نيويورك وقسم خدمات العدالة الجنائية بالولاية أسئلة شائعة حول قوانين السلاح الجديدة للجمهور وأصحاب الأسلحة وتجار الأسلحة. يشمل ذلك، بالإضافة إلى التدريب وتوسيع متطلبات التحقق من الخلفية، والقوانين:

- منع الأفراد من حمل مسدساتهم أو مسدساتهم المخفية في الأماكن الحساسة. قد يُوجَّه للأفراد غير المعفيين من هذا القيد بموجب القانون تهمة مخالفة بند الأماكن الحساسة. ستقوم الولاية بإطلاق/أطلقت حملة توعية عامة لتثقيف سكان نيويورك حول هذه القيود الجديدة.
- طلب إجراء فحوصات شهرية لحاملي التصاريح لتحديد ما إذا كانت لديهم إدانات جنائية أو أوامر محكمة قد تحرمهم من الحصول على تصريح لحيازة السلاح بشكل خفيّ. ستوفر الولاية هذه المعلومات لمسؤولي الترخيص المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- فرض تفريغ الأسلحة النارية الموجودة في المركبات غير المراقبة ووضعها مستودع مقاوم للحريق والتأثير والعبث، وان تكون مخفية عن الأنظار.
- توسيع متطلبات التخزين الآمن إذا كان الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا أو أي شخص يُحظر عليه حيازة سلاح يعيش في منزل به أسلحة نارية وبنادق رشاشة وبنادق

تتوفر معلومات إضافية في موقع ويب وزارة الحفاظ على البيئة حول كيفية ارتباط القوانين الجديدة بأنشطة تعليم الصيد والقنص، والتي تشمل مسابقات الرماية بالسكيت والفخ. هذه الأنشطة لا تزال قانونية بموجب القوانين الجديدة.

تعمل شرطة الولاية أيضًا على تنفيذ المتطلبات الأخرى التي ستدخل حيّز التنفيذ في عام 2023: إنشاء رقابة حكومية للتحقق من الخلفية للأسلحة النارية (1 يوليو/تموز)، وإنشاء التصاريح على مستوى الولاية وقواعد بيانات الذخيرة (1 أغسطس/آب)، والشراكة مع قسم خدمات العدالة الجنائية بالولاية لإنشاء مجلس استئناف لمراجعة رفض التصاريح وإلغائها.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

إلغاء الاشتراك